OPEN ACCESS DOLJ
مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

عبد السلام البوصيري ودوره في السياسة الخارجية الليبية خلال العهد الملكي (1951–1969)

دلال علي السوري الشتيوي*
قسم التاريخ / كلية التربية الزهراء / جامعة الجفارة ، ليبيا
dlal.sourry@aju.edu.ly :
0009-0008-1535-246 X
تاريخ الارسال 2026/7/11م تاريخ القبول 2026/8/15م

Abdulsalam Al-Bosairi and His Role in Libyan Foreign Policy (1969–1951) During the Monarchical Era

Dalal Ali Essouri Shtiwi
Department of History / Faculty of Education, Al-Zahra / AlJafara University
Academic Email: dlal.sourry@aju.edu.ly

Abstract:
This study examines the role of Abd al-Salam al-Busiri in Libyan foreign policy during the monarchical era (1951–1969). It traces his political and diplomatic career and analyzes his contributions to the management of the foreign relations of the newly independent Libyan state. The study adopts a historical-analytical approach based on historical documents and relevant scholarly sources to explore the responsibilities he assumed within the Ministry of Foreign Affairs and Libya's diplomatic missions abroad.
The study highlights his role in supporting Libya's sovereign decision-making process, participating in international negotiations concerning foreign military bases, and strengthening Libya's relations with Arab and Western countries. It also examines his efforts in representing Libya in regional and international forums, as well as the impact of his legal background and administrative experience on the conduct of diplomatic affairs during the state-building period.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

The study concludes that Abd al-Salam al-Busiri was among the prominent diplomatic figures who contributed significantly to shaping Libyan foreign policy during the monarchical period and to enhancing Libya's international standing during the early decades of independence.

Keywords:
Abd al-Salam al-Busiri, Libyan Foreign Policy, United Kingdom of Libya, Monarchical Era, Libyan Diplomacy, International Relations.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور عبد السلام البوصيري في السياسة الخارجية الليبية خلال العهد الملكي (1951–1969م)، من خلال تتبع مسيرته السياسية والدبلوماسية وإسهاماته في إدارة العلاقات الخارجية للدولة الليبية الناشئة. وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، بالاستناد إلى الوثائق والمراجع التاريخية ذات الصلة، للكشف عن طبيعة الأدوار التي اضطلع بها البوصيري في وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية الليبية. وتتناول الدراسة إسهاماته في دعم استقلال القرار السياسي الليبي، والمشاركة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالقواعد العسكرية الأجنبية، وتعزيز علاقات ليبيا مع الدول العربية والغربية، إلى جانب جهوده في تمثيل الدولة الليبية في المحافل الإقليمية والدولية. كما تسلط الضوء على أثر تكوينه القانوني وخبرته الإدارية في إدارة الملفات الدبلوماسية خلال مرحلة تأسيس الدولة. وتخلص الدراسة إلى أن عبد السلام البوصيري كان من الشخصيات الدبلوماسية البارزة التي أسهمت في رسم ملامح السياسة الخارجية الليبية خلال العهد الملكي، وساعدت في تعزيز مكانة ليبيا الدولية وترسيخ حضورها في البيئة الإقليمية والدولية خلال السنوات الأولى للاستقلال.

الكلمات المفتاحية: عبد السلام البوصيري، السياسة الخارجية الليبية، المملكة الليبية المتحدة، العهد الملكي، الدبلوماسية الليبية، العلاقات الدولية.

المقدمة:

شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة بين عامي (1911-1943)، تجربة استعمارية إيطالية تركت آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة انعكست على مسار بناء الدولة بعد الاستقلال. حيث نهبت فيها الموارد الليبية، وانتهجت سياسة "الأرض المحروقة"، والتجهيل المتعمد لأبناء ليبيا من التعليم، ومن تولي أي مناصب إدارية ذات قيمة.

وظلت كما هي بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس وبرقة، والفرنسية في فزان، التي كانت تنظر لليبيا كموقع استراتيجي لا كدولة ذات سيادة. وفي ظل هذه التجاذبات الدولية بين القوى العظمى، سعى الليبيون للحصول على قرار الاستقلال رقم (289) في نوفمبر 1949، والذي إعلان باستقلال المملكة الليبية المتحدة في 24 ديسمبر 1951. ومثل الاستقلال الليبي محطة سياسية ودبلوماسية مهمة، إذ تحقق في ظل ظروف اقتصادية وإدارية صعبة واجهتها الدولة الليبية.

في هذه الاوضاع واجهت ليبيا تحديات هائلة؛ منها اقتصاد يعتمد كلياً على المعونات، وبنية تحتية متهالكة، ونسبة أمية تتجاوز 90%. وفي هذه المرحلة برزت نخبة وطنية محدودة العدد لكنها كانت رفيعة المستوى من حيث التكوين العلمي والوعي السياسي. وتطالب ببناء دولة مستقلة؛ وصياغة دستور، وإنشاء جيش، كذلك تأسيس نظام تعليمي، ورسم سياسة خارجية تضمن بقاء الدولة في ظل الحرب الباردة. ومن بين هؤلاء الرجال، برز اسم عبد السلام البوصيري كشخصية محورية جمعت بين التخصص القانوني الدقيق والخبرة الإدارية الواسعة والحنكة الدبلوماسية. الأمر الذي ساهم في صياغة الأطر القانونية التي نظمت علاقة ليبيا بالعالم الخارجي، وعلاقة المؤسسة الملكية بالسلطة التنفيذية، وعلاقة الولايات بمركز الدولة. وقد مثل العهد الملكي في ليبيا (1951–1969) مرحلة التأسيس الحقيقي لمؤسسات الدولة، حيث كان بناء السياسة الخارجية من أبرز التحديات أمام الحكومة الجديدة بعد الاستقلال.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور عبد السلام البوصيري في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الليبية خلال العهد الملكي (1951–1969م)؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات، أهمها:

1. ما إسهام البوصيري في العمل بوزارة الخارجية؟
2. ما دوره في مفاوضات القواعد الأجنبية؟
3. كيف أسهم في إدارة العلاقات الليبية مع بريطانيا والولايات المتحدة؟
4. ما دوره في التمثيل الدبلوماسي الليبي؟
5. كيف انعكس تكوينه القانوني في ممارسته الدبلوماسية؟

أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على السيرة الذاتية والتكوين العلمي لعبد السلام البوصيري كنموذج للنخبة الليبية المثقفة التي واجهت تحديات التأسيس.
2. تحليل دوره في السياسة الخارجية الليبية خلال فترة حرجة من تاريخها، لا سيما في ظل حكومة مصطفى بن حليم والمفاوضات الدولية.
3. دراسة إسهاماته في الإدارة المحلية من خلال ولاية طرابلس، وتحليل رؤيته الإدارية في ظل النظام الفيدرالي.
4. تقييم دوره الدبلوماسي في تعزيز مكانة ليبيا في المحافل الدولية.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن التكوين القانوني الرصين والخبرة الإدارية والدبلوماسية التي امتلكها عبد السلام البوصيري أسهما في تعزيز قدرته على إدارة ومعالجة عدد من الملفات السياسية والإدارية ذات الطابع السيادي، وأن دوره في ولاية طرابلس أسهم في معالجة مظاهر التوتر بين السلطات المحلية والسلطة المركزية من خلال توظيف الأطر القانونية والإدارية المتاحة، كما تفترض الدراسة أن التزامه بالحياد والموضوعية والمهنية في أداء مهامه عزز ثقة الملك إدريس السنوسي به، ومكّنه من أداء دور مؤثر في الديوان الملكي وفي إدارة عدد من القضايا والملفات المرتبطة بالدولة الليبية خلال العهد الملكي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية المتمثلة في القيمة التاريخية التي تساهم الدراسة في سد الثغرات المتعلقة بتاريخ الشخصيات الوطنية التي لعبت دوراً في مرحلة التأسيس في تاريخ المملكة الليبية.

كذلك تقدم الدراسة تحليلاً قانونياً وإدارياً لكيفية بناء المؤسسات في ظل ظروف الفقر المؤسسي، وهو ما يمثل إضافة للمكتبة التاريخية الليبية، وتساهم الدراسة أيضا في إبراز القيمة الوطنية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من عام 1951 (إعلان الاستقلال) حتى عام 1969 (نهاية العهد الملكي).

الحدود المكانية: تتركز الدراسة على الجغرافيا السياسية للمملكة الليبية، مع تركيز خاص على "ولاية طرابلس" كمركز، وعواصم الدبلوماسية (لندن وأنقرة).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يجمع بين جمع المعلومات من المصادر الموثوقة وتحليلها في ضوء السياق الزمني والسياسي. كما استخدمت الدراسة عددًا من المراجع التاريخية والموسوعات الخاصة بالعهد الملكي الليبي.

اعتمدت الدراسة في تنظيمها على ثلاثة محاور رئيسة، يتناول كل محور جانبًا من جوانب الموضوع، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول / النشأة والتكوين العلمي والمسار الوظيفي لعبد السلام البوصيري:

ولد عبد السلام عبد الرحمن محمد محمد البوصيري في مدينة طرابلس سنة 1891م، وهو من أسرة البوصيري من مدينة غدامس. نشأ في عائلة "البوصيري" العريقة التي كانت تشكل ركيزة أساسية في النسيج الاجتماعي والعلمي لمدينة طرابلس. وهو ابن الشيخ عبد الرحمن البوصيري، مفتي ليبيا أيام العهد العثماني الثاني لم يكن مجرد شخصية عادية، بل كان من كبار علماء طرابلس المرموقين، وشغل منصب "قاضي قضاة طرابلس". هذا المنصب في العرف العثماني والطرابلسي كان يمثل قمة الهرم القضائي والشرعي، وكان المنصب يتطلب حكمة بالغة ومعرفة موسوعية بالفقه والقانون (1).

وقد ترعرع عبد السلام في منزل البوصيري بالمدينة القديمة، الذي كان يعج بحلقات العلم ومجالس الأدب. هذا المناخ غرس في نفسه منذ الصغر قيم الانضباط الفكري، والارتباط الوثيق باللغة العربية، والالتزام بالقيم الوطنية. وقد اهتم والده آنذاك بتعليمه وتثقيفه، حيث بدأ تعليمه في كتاب جامع بن محمود بالمدينة القديمة. ثم التحق بالمدرسة الرشدية التركية، ثم سافر إلى تركيا – إسطنبول لتلقي العلم ثم عاد إلى طرابلس (2).

في ظل سياسة التجهيل التي اتبعها الاستعمار الإيطالي، والتي كانت تهدف إلى جعل الليبيين "عمالاً زراعيين" في خدمة المستوطنين، كان الطموح العلمي للبوصيري يعتبر ضرباً من التحدي للسلطة الاستعمارية. ومع ذلك، وبفضل دعم أسرته وإصراره، تمكن من السفر إلى إيطاليا لمتابعة دراسته الجامعية، وانخرط البوصيري في دراسة الحقوق في إحدى الجامعات الإيطالية المرموقة، حيث يتعلم الطالب أصول الحكم، الإدارة، والعلاقات الدولية. استطاع البوصيري أن يحصل على شهادة (الدكتوراه) في الحقوق، ليكون بذلك أول ليبي طرابلسي ينال هذا المؤهل الأكاديمية الرفيع في الحقوق (3).

لم يكتفِ البوصيري بالتحصيل القانوني، بل برع في إتقان اللغات الأجنبية؛ فصار يتحدث الإيطالية والإنجليزية بطلاقة تقترب من لغة أهلها، إلى جانب تمكنه من اللغة العربية والعلوم الشرعية التي استقاها من والده. وقد أسهم الجمع بين تكوينه الشرعي والقانوني في تكوين شخصية مهنية مكنته من التعامل مع البيئات القانونية والإدارية المختلفة التي عمل فيها (4).

وقد عاصر عبد السلام البوصيري في صغيره أحداثاً، أهمها الغزو الإيطالي لليبيا عام 1911، حيث شهدت فيها طرابلس تحولات من ولاية عثمانية هادئة إلى ساحة صراع استعماري. هذه التجربة المبكرة ولدت لديه وعياً مبكراً بضرورة التسلح بالعلم الحديث لمواجهة الغازي الذي كان يتفوق تكنولوجياً وتنظيمياً. وبرز عبد السلام البوصيري اسمه في أوساط النخبة السياسية الليبية ضمن جيل رجال الدولة الأوائل، إلى جانب شخصيات مثل مصطفى بن حليم، وبشير السعداوي، وعمر شنيب، عندما التحق بالوفد الذي أرسله المجاهدون الليبيون المجتمعون في مؤتمر غريان في أغسطس 1920 إلى روما لمناقشة الحكومة الإيطالية، وعرض طلبات الليبيين التي انتهكت إيطاليا بنود الصلح الذي تم معها عام 1919 سواني بن آدم . وتكون الوفد الليبي من أعلام الجهاد الليبي برئاسة محمد فرحات وعضوية كل من محمد نوري السعداوي- الصادق بالحاج- وخالد القرقني، والتحق معهم عبد السلام البوصيري مترجم للوفد، ويذكر الطاهر الزاوي: " كان المترجم عبد السلام البصيري ابن الشيخ عبد الرحمن البصيري وهذا لغته إيطالية محضة وان كانت عربيته ليست غريبة عن العربية الفصحى إلا إن إيطاليته أقوى بكثير من عربيته" (5).

إلا أن الوفد لم يحقق تقدماً يُذكر في مفاوضاته مع الحكومة الإيطالية، التي امتنعت عن استقباله رسمياً، في ظل ظهور وفد ليبي آخر تبنى مواقف مؤيدة للسياسة الإيطالية في ليبيا. وقد استغلت السلطات الإيطالية هذا التباين لتبرير عدم الاستجابة لمطالب الوفد، بحجة أنه لا يمثل الرأي الليبي بصورة كاملة. وعاد الوفد أثناء بداية العمليات العسكرية في ليبيا 1922، ووصل الصادق بالحاج، وخالد القرقني إلى يفرن واشتركا في المعارك، ثم انتقلا إلى مصراتة رفقة الشيخ سوف المحمودي، ومنها هاجروا معا إلى مصر 1924، والتي رفضتهم فانتقلوا إلى تركيا .أما عبد السلام فبقي في روما حوالي تسعة أشهر للعمل على تنوير الراي العام حول القضية الليبية ثم عاد إلى ليبيا، وحضر المؤتمر الذي نظمه عبد الرحمن عزام وجمع فيه رؤساء القبائل بترهونة. ولكن في عام 1922 تم اعتقاله ومحاكمته بتهمة الخيانة للحكومة الإيطالية وحكم عليه بالسجن المؤبد قضى منها ثماني سنوات، وثم تم الافراج عنه بشرط مغادرة إيطاليا

فسافر إلى تركيا، وفي رواية أخرى تم تهريبه من سجن القلعة بواسطة مركب إلى مالطا ومنها سافر الى تركيا (6).

وهنا نجد أن البوصيري ظل يعمل موظفاً بالخارجية التركية حتى استقلال ليبيا، وعاش حياته في خضم التقلبات السياسة الليبية في الإدارة الإيطالية، ثم الإدارة العسكرية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية (1943-1951). وخلال هذه الفترة انخرط في العمل الإداري والقانوني، وساهم في تسيير شؤون البلاد تحت إشراف الإدارة الدولية. بذلك أصبح البوصيري مع إعلان الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م، جاهزاً لتولي مناصب قيادية تتناسب مع مؤهلاته العلمية العالية، خاصة في ظل النقص الحاد في الكوادر الوطنية المؤهلة في ذلك الوقت (7).

المحور الثاني / عبد السلام البوصيري وإسهاماته في إدارة شؤون الدولة الليبية:

كانت البدايات المهنية لعبد السلام البوصيري في ظل الإدارة العسكرية (1943-1951) بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، حيث دخلت ليبيا مرحلة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية. وعاد البوصيري إلى طرابلس ليجد بلداً يحاول النهوض من تحت الأنقاض. وانخرط في العمل الإداري والقضائي، وساهم في إعادة تنظيم المحاكم المحلية في طرابلس التي كانت تعاني من فوضى القوانين المتضاربة (العثمانية، الإيطالية، والعسكرية البريطانية). خلال هذه الفترة، شارك البوصيري في العديد من اللجان الوطنية التي كانت تفاوض الإدارة البريطانية لانتزاع المزيد من الحقوق لليبيين. وقد ركز على أهمية بناء مؤسسات الإدارة الوطنية باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لترسيخ الدولة الحديثة بعد الاستقلال (8).

في 11 أبريل 1954، كلف الملك إدريس السنوسي السيد مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة. كانت هذه الحكومة تواجه تحدياً مصيرياً؛ فالدولة الليبية كانت تعيش أزمة اقتصادية حادة، والمعونات البريطانية لم تكن تكفي لسد العجز. اختير عبد السلام البوصيري ليتولى حقيبة الخارجية، وهي الحقيبة التي كانت تدير ملف "القواعد العسكرية"، المصدر الوحيد المأمول للدخل (9).

فعندما دخلت حكومة بن حليم في مفاوضات مع الولايات المتحدة. حول اتفاقية قاعدة "ويلس – فيلد العسكرية، تكون طويلة الأمد بامتيازات واسعة. وشارك البوصيري في الجوانب القانونية للمفاوضات، مع التركيز على ضمان توافق الاتفاقيات مع المصالح والسيادة الليبية. كان يصر على أن أي وجود عسكري يجب أن يكون "مؤقتاً" ومرتبطاً بـ "إيجار" سنوي يدفع نقداً لدعم الميزانية، بالإضافة إلى برامج تدريبية لليبيين. وبفضل حنكته، تم التوصل إلى اتفاقية 1954 التي ضمنت لليبيا

(42) مليون دولار كمعونات اقتصـــــــــادية وفنية، وهو مبلغ ضخم بمقـــــــــاييس ذلك الزمان، أسهم في إنقاذ الدولـة من الإفلاس (10).

وهكذا أعطى حكومة بن حليم الفرصة للولايات المتحدة لرعاية مصالحها في ليبيا، وبتعزيز مصالحها الاقتصادية فيها، في ظل الوضع الاقتصادي المتردي، مقابل المعونات الأمريكية الاقتصادية التي كانت تقدمها للحكومة ليبيا. وهكذا كانت الاتفاقية الليبية الأمريكية بشأن قاعدة ويلس مثال إبراز على كيفية تأثير المصالح الدولية 1954 الجوية عام على سيادة الدولة الناشئة، ورغم أنها وفرت مساعدات اقتصادية لليبيا، إلا أنها واجهت انتقادات حادة من المعارضة الطرابلسية، المتمثلة في مصطفى السراج، وعبد الرحمن القلهود ممثلي حزب المؤتمر الوطني، بسبب تأثيرها على السيادة الوطنية، إلا أن بن حليم قد نجح في ضمهما إلى وزارته حتى ينال رضاءها، عند توقيع الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا وقد نالت الاتفاقية ارتياحاً لدى الرأي العام الليبي، خاصة لاعتقاد بعض الليبيين بانها تمنع انفراد إنجلترا بليبيا (11).

كما أن من أهم بصمات البوصيري التشريعية هو قانون الحصانات والامتيازات الدبلوماسية (رقم 21 لسنة 1954)، كان الهدف منه تنظيم عمل آلاف الأجانب (دبلوماسيين وعسكريين) الذين تدفقوا على ليبيا. كما حرص البوصيري على صياغة القانون، بحيث يمنح الحصانة في حدود "أداء الوظيفة" فقط، مع التأكيد على خضوع الأجانب للقانون الليبي في تصرفاتهم الخاصة، وهو ما اعتبر انتصاراً قانونياً للسيادة الليبية الناشئة (12).

في 11 أبريل 1954، تولّى عبد السلام البوصيري حقيبة وزارة الخارجية في حكومة مصطفى بن حليم، في مرحلة حساسة من تاريخ ليبيا. كانت تلك الفترة تشهد مفاوضات حاسمة مع بريطانيا والولايات المتحدة بشأن القواعد العسكرية والمساعدات الاقتصادية. وقد عمل البوصيري على إعادة تنظيم العلاقات الدولية لليبيا، بما يضمن استقلالها وسيادتها، كما سعى إلى تحقيق توازن بين التحالفات الغربية والانفتاح على العالم العربي. وقد مثّل البوصيري ليبيا في عدد من اللقاءات الإقليمية التي تناولت قضايا الأمن والتنمية في شمال أفريقيا. بعد استقالة الحكومة في ديسمبر 1954، عُين البوصيري والياً لولاية طرابلس في ظل النظام الفيدرالي الذي يقسم ليبيا إلى ثلاث ولايات تتمتع باستقلال إداري وتشريعي واسع. وكانت ولاية طرابلس المركز الثقلي للسكان والاقتصاد، وكان منصب الوالي فيها يوازي منصب "رئيس وزراء

إقليمي"(13). وقد واجهت إدارة البوصيري تحديات عديدة في ظل النظام الفيدرالي المتمثلة في:

1. **مواجهة التحديات الإدارية والتشريع المحلي**: حيث وجد البوصيري نفسه أمام مجلس تشريعي طرابلسي قوي ومتطلب. استثمر خبرته القانونية في إصدار قوانين محلية هامة لضبط الحياة العامة. من أبرزها القانون رقم (62) لسنة 1954 بشأن حمل الأسلحة، والقانون رقم (63) لسنة 1954. كانت هذه القوانين تهدف إلى نزع السلاح الذي انتشر بعد الحرب العالمية الثانية وإعادة الأمن للشوارع، مما ساهم في خلق بيئة مستقرة للتجارة والزراعة في الولاية (14).

2. **إدارة النزاع الفيدرالي والحفاظ على الوحدة:** كانت العلاقة بين ولاية طرابلس والحكومة الاتحادية (المركزية) تشوبها أحياناً التوترات حول توزيع الموارد والصلاحيات. لعب البوصيري دوراً مهما في المصلحة الوطنية. وذلك بفضل تكوينه القانوني، فقد كان يرفض الانجرار وراء النزعات الجهوية، ويصر على حل النزاعات عبر المحكمة العليا الاتحادية، مما ساهم في تماسك الدولة الليبية في سنواتها الأولى (15).

وقد عين الملك إدريس السنوسي عبد السلام البوصيري ناظراً للخاصة الملكية بعد اغتيال إبراهيم الشلحي في يوم 5 أكتوبر 1954. جاء هذا التعيين في أعقاب أزمة اغتيال إبراهيم الشلحي، ناظر الخاصة الملكية. في الوقت الذي كان فيه القصر يمر بمرحلة من الوجوم والارتباك، وكان الملك يبحث عن شخصية "قانونية، رصينة، ومحل ثقة" لترتيب البيت الملكي (16). وعين البوصيري في عمر الثالثة والعشرين من عمره ولم يكن قد أكمل دراسته الجامعية، إضافة أنه لم يكن على درجة عالية من الخبرة مثل والده الذي كان يمتلك نفوذ كبير عند الملك خلال أربعين عاما من الخدمة المخلصة الأمنية، إلا إن عوامل أخرى كانت سببا في إنهاء علاقته بآل الشلحي، منها التزام الملك بتلبية جميع رغبات خاصته الذي اغتيل والسكوت عن تدخلاتهم في شؤون الدولة.

كذلك زادت نقمة الملك على فرع السيد أحمد الشريف بعد اغتيال خاصته وخشيته من حدوث عواقب وخيمه على استقرار البلاد. أضافة لذلك أصبح الملك لا ينتظر دمن ناظر خاصته الشاب عبد السلام البوصيري تلك النصائح التي كان يتلقاها من والد إبراهيم الشلحي، بل أصبح يظهر اهتمامه بالبوصيري وإخوته الذي كان تحت إغراء المنافقين الذين أحاطوا به ليبدأ في تدخل في شؤون الدولة، إلا أن وطنيته وتوجهاته العربية والقومية كانت نعوض النواقص (17).

في سنة 1955، استدعى الملك إدريس السنوسي عبد السلام البوصيري ليتولى رئاسة الديوان الملكي. جاء هذا التعيين في أعقاب أزمة اغتيال إبراهيم الشلحي، ناظر الخاصة الملكية. كان القصر يمر بمرحلة من الوجوم والارتباك، في الوقت الذي كان فيه الملك يبحث عن شخصية قانونية، رصينة، ومحل ثقة لترتيب البيت الملكي (18).

وأجرى البوصيري مجموعة من الإصلاحات التنظيمية داخل الديوان الملكي هدفت على تطوير آليات العمل الإداري وتنظيم الإجراءات الرسمية، وقللت من التدخلات في شؤون الحكم التي كانت تثير حفيظة البرلمان والحكومة (19).

وقد لعب البوصيري دور الوسيط في الازمات، خاصة وأن الملك إدريس كان يثق في "قانونية" البوصيري. فعندما كانت تحدث أزمات بين الملك ورؤساء الوزارات (مثل بن حليم أو الساقزلي)، كان البوصيري هو من يقوم بدور الوسيط، ومن يصيغ الحلول الدستورية التي تحفظ كرامة الملك وتحترم صلاحيات الحكومة. وبحسب مذكرات مصطفى بن حليم، وتشير بعض المصادر إلى أن البوصيري أدى دوراً وسيطاً في معالجة الخلافات بين المؤسسة الملكية والحكومات المتعاقبة، بما ساهم في الحد من التوترات السياسية (20).

بعد انتهاء مهمته الوزارية في ديسمبر 1954، عُيّن البوصيري واليًا لطرابلس، حيث ساهم في تطوير الإدارة المحلية وتعزيز سلطة الدولة المركزية. وفي مطلع الستينيات، انتقل إلى السلك الدبلوماسي ليصبح سفير ليبيا لدى المملكة المتحدة (لندن)، وهو من أهم المناصب الدبلوماسية في تلك الحقبة. وساهم البوصيري في تعزيز العلاقات الليبية البريطانية، ومتابعة القضايا الاقتصادية والثقافية بين البلدين، بما في ذلك ملف التعاون النفطي والاستثمارات البريطانية في ليبيا (21).

المحور الثالث / البوصيري ودوره في السياسة الخارجية الليبية:

في أواخر الخمسينيات، انتقل البوصيري إلى لندن سفيراً للمملكة المتحدة التي كانت الحليف الأول لليبيا بموجب معاهدة 1953، واكتسبت السفارة الليبية في لندن أهمية خاصة في إدارة العلاقات الليبية البريطانية ومتابعة الملفات السياسية والدبلوماسية ذات الأولوية. فقد نجح البوصيري في إقناع البريطانيين بمراجعة بعض بنود المعاهدة العسكرية لتخفيف الاحتقان الشعبي، مع الحفاظ على تدفق المعونات المالية الضرورية لبقاء الدولة (22).

كذلك صدر مرسوم ملكي في 1959 بتعيين وزير عبد السلام البوصيري مفوضاً لدى المملكة الهولندية وفق المادة (73) من الدستور، والمادة (10) من قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي رقم (16) لسنة 1959، وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة

للمملكة الليبية المتحدة لدى المملكة الهولندية. بالإضافة إلى منصبه كسفير فوق العادة ومفوض للمملكة الليبية المتحدة لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. كما أولى البوصيري اهتماماً بالطلبة الليبيين الدارسين في الخارج، وعد تأهيل الكوادر الوطنية أحد المتطلبات الأساسية للتنمية المؤسسية للدولة (23).

وفي عام 1964 عُين البوصيري سفيراً في أنقرة، في الوقت الذي كانت فيه تركيا تمر بمرحلة تحول، وليبيا كانت تسعى لتعزيز روابطها مع العالم الإسلامي والقوى الإقليمية الصاعدة من خلال تفعيل التعاون القانوني والإداري الثنائي، وبفضل خلفية عبد السلام البوصيري القانونية، سعى إلى لجلب الخبرات التركية في صياغة القوانين المدنية والتجارية، وأسهم في توقيع اتفاقيات لتبادل القضاة والخبراء القانونيين، مما ساعد في تحديث المنظومة القضائية الليبية. كما لعب دوراً بارزاً في تعزيز التبادل التجاري، مستفيداً من الاحترام الكبير الذي حظي به في تركيا نظراً لثقافته الواسعة والروابط التاريخية لعائلته (24). لم تكن طرابلس في الخمسينيات القرن الماضي مجرد مدينة، بل كانت مركزاً للحراك السياسي والاجتماعي، حيث كانت تضم خليطاً من النخب العائدة من المهجر (مصر، تونس، تركيا) والنخب التي بقيت تحت الاحتلال. هذا المزيج خلق بيئة سياسية حيوية، جعلت الصحف والمقاهي تعج بالنقاشات حول الدستور، والفيدرالية، والوحدة العربية. وقد تأثر البوصيري بهذا المناخ، لكنه حافظ على "رصانة القانوني". فبينما كانت بعض النخب تنجرف وراء الخطابات العاطفية والشعارات السياسية، اتجه البوصيري إلى التعامل مع القضايا الوطنية من منظور واقعي، مركزاً على حدود الممكن السياسي وإمكانات الإطار القانوني في معالجة الازمات وتحقيق المصالح الوطنية. كان يرى أن طرابلس يجب أن تكون القدوة في احترام المؤسسات، ولذلك كان حريصاً في ولايته على تطبيق القانون بصرامة ومساواة (25).

وشهدت طرابلس خلال توليه الولاية طفرة في التشريعات المحلية التي نظمت قطاعات الصحة، والتعليم، والبلديات. لم تكن هذه التشريعات مجرد نصوص، بل كانت محاولة لـوضع القوانين الحديثة في المجتمع الليبي التقليدي. ساهم البوصيري في صياغة لوائح البلديات التي أعطت للمواطنين دوراً في إدارة شؤونهم المحلية، وهو ما اعتبر خطوة متقدمة في ترسيخ الديمقراطية المحلية (26).

يُعدّ عبد السلام البوصيري من الكوادر السياسية التي جمعت بين العمل الإداري والدبلوماسي. فقد ساهم في وضع اللبنات الأولى للسياسة الخارجية الليبية، مما ساعد في بناء صورة ليبيا كدولة معتدلة ومحايدة في القضايا الدولية. وقد تميز أسلوبه

الدبلوماسي بالحكمة والاعتدال، مما أكسبه ثقة الملك إدريس، وقد اعتُبر من عبد السلام البوصيري من الشخصيات التي حافظت على توازن العلاقات الليبية بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة. وهذا ما ميزه عن غيره من ساسة آنذاك، فبينما كانت الانتماءات الحزبية والجهوية تعصف بالعديد من الشخصيات، ظل البوصيري شخصية حيادية لم يدخل في صراعات الأحزاب، ولم يسعَ لبناء قاعدة شعبية شخصية، بل كان هدفه الوحيد هو "كفاءة الإدارة". وهذا التميز هو ما جعل الملك إدريس يتمسك به في أصعب اللحظات، معتبراً إياه "مستودع أسرار الدولة القانونية"(27).

هكذا ترك عبد السلام البوصيري بصمات واضحة في تأسيس وزارة الخارجية الليبية، وأسهم في تدريب وتوجيه جيل من الدبلوماسيين الليبيين. كما ساهم في رسم صورة ليبيا كدولة حديثة ذات سيادة تحترم القانون الدولي.

الخاتمـــــــة:

توصلت الدراسة إلى أن عبد السلام البوصيري يُعد من الشخصيات الوطنية التي كان لها دور بارز في مسيرة بناء الدولة الليبية الحديثة خلال العهد الملكي، حيث جمع بين التأهيل القانوني والخبرة الإدارية والكفاءة الدبلوماسية، الأمر الذي مكنه من الإسهام في إدارة عدد من القضايا السياسية والدبلوماسية المهمة في مرحلة تأسيس الدولة بعد الاستقلال. وقد أظهرت الدراسة أن إسهاماته لم تقتصر على العمل الدبلوماسي فحسب، بل امتدت إلى مجالات الإدارة العامة وصنع القرار، من خلال المناصب التي تقلدها في وزارة الخارجية وولاية طرابلس والديوان الملكي والبعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج.

كما بينت الدراسة أن البوصيري قد أسهم في دعم توجهات السياسة الخارجية الليبية القائمة على التوازن والاعتدال، وساعد في إدارة العلاقات مع عدد من الدول المؤثرة خلال فترة اتسمت بتعقيدات الحرب الباردة وتشابك المصالح الدولية في المنطقة. وقد انعكس تكوينه القانوني بصورة واضحة في معالجته للعديد من الملفات السيادية، وفي حرصه على توظيف الأطر القانونية والمؤسسية في إدارة الشأن العام.

وتكشف تجربة البوصيري عن أهمية الدور الذي لعبته به النخبة الوطنية المتعلمة في مرحلة الاستقلال، وما قدمته من إسهامات في ترسيخ مؤسسات الدولة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. ومن ثم فإن دراسة سيرته وإسهاماته لا تسهم فقط في إبراز دور إحدى الشخصيات المؤثرة في تاريخ ليبيا المعاصر، بل تفتح المجال أمام مزيد

من الدراسات المتخصصة التي تتناول أثر الكفاءات الإدارية والدبلوماسية في بناء الدولة الليبية وتطور سياستها الخارجية خلال العهد الملكي.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

أسهم عبد السلام البوصيري ساهم في بناء الدبلوماسية الليبية الحديثة خلال العهد الملكي من خلال المناصب الدبلوماسية والسياسية التي تقلدها، ولا سيما وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج.

1- كان لتكوينه القانوني دور مهم في معالجة القضايا السياسية والدبلوماسية التي واجهتها الدولة الليبية الناشئة، وفي صياغة عدد من التشريعات والإجراءات المرتبطة بالعمل الدبلوماسي.

2- شارك البوصيري في المفاوضات المتعلقة بالقواعد العسكرية الأجنبية، وسعى إلى تحقيق توازن بين متطلبات السيادة الوطنية والحاجة إلى الدعم الاقتصادي الذي كانت تحتاجه الدولة الليبية في سنواتها الأولى.

3- أسهم في تعزيز علاقات ليبيا الخارجية مع عدد من الدول خاصة بريطانيا وتركيا وهولندا، من خلال عمله سفيراً وممثلاً للمملكة الليبية.

4- أظهرت تجربته الإدارية في ولاية طرابلس قدرة على توظيف الخبرة القانونية في إدارة الشأن العام ومعالجة بعض الإشكاليات المرتبطة بالنظام الفيدرالي.

5- مثل البوصيري أحد الكوادر الوطنية التي جمعت جبين العمل الإداري والدبلوماسي، وأسهمت في ترسيخ حضور الدولة الليبية في محيطها الإقليمي والدولي خلال مرحلة بناء مؤسسات الدولة بعد الاستقلال.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهـــــــــوامش:

(1) - محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، المجلد الثالث، مركز الدراسات، أكسفورد، 2004، ص 17؛ محمد سعيد القشاط، من أعلام الجهاد الليبي 1899 – 1943، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ص 150.

(2) - أبوبكر علي الشريف، من تاريخ ليبيا المعاصر، وزراء الملك ادريس السنوسي 1951-1969)، الطبعة الأولى، دار تيرا للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس- ليبيا، 2021، ص ص 151.- 152.

(3) - أدريان بيلت، استقلال ليبيا والأمم المتحدة، ترجمة مركز الدراسات الليبية، بنغازي، 2000، ص 45.

(4) - أبوبكر علي الشريف، مرجع سابق، ص 152.

(5) - الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الابطال في طرابلس الغرب، الطبعة الثالثة، الناشرون دارف المحدودة – لندن، المملكة المتحدة، 1984، ص ص 374- 359.

(6) - محمد سعيد القشاط، مرجع سابق، ص 150 -151؛ أبوبكر علي الشريف، مرجع سابق، ص ص151- 152.

(7) - أبوبكر علي الشريف، مرجع سابق، ص 152.

(8) - محمد يوسف المقريف، المجلد الثالث، مرجع سابق، ص 18.

(9) - مصطفى بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، كولونيا، 2006، ص 315.

(10) - مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطبعة الهاني، لندن، 1992، ص 318؛ ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة: عماد الدين حاتم، مراجعة: ميلاد أبو سلامة المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس – ليبيا، ص 364 – 369.

(11) - عائشة الجروشي علي، موقف مجلس الوزراء الاتحادي الليبي من اتفاقية قاعدة ويلس الأمريكية عام 1954: دراسة تاريخية وثائقية، جامعة سرت، المجلد 4، العدد 2، ص 40.

(12) - الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، قانون رقم 21 لسنة 1954 بشأن الحصانات والامتيازات، صدر في 27 أبريل 1954.

(13) - محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، المجلد الرابع (دولة الاستقلال)، مركز الدراسات، أكسفورد، 2004، ص218.

(14) - الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، ولاية طرابلس، القوانين رقم 62 و63 لسنة 1954، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1954.

(15) – يوسف أبو الشواشي، " مذكرات العمل الإداري في المجلس التشريعي"، مقال منشور في صحيفة ليبية، 2019.

(16) - محمد يوسف المقريف، المجلد الرابع (دولة الاستقلال)، مرجع سابق، ص 219.

(17) - مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مرجع سابق، ص ص 92 – 93.
(18) - محمد يوسف المقريف، المجلد الرابع (دولة الاستقلال)، مرجع سابق، ص 219 – 220.
(19) - المرجع نفسه، ص 220.
(20) - مصطفى بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة، مرجع سابق، ص 320.
(21) - أبوبكر علي الشريف، مرجع سابق، ص ص 152 – 153.
(22) - محمد يوسف المقريف، المجلد الرابع (دولة الاستقلال)، مرجع سابق، ص 481؛
(23) - محمد يوسف المقريف، المجلد الرابع (دولة الاستقلال)، مرجع سابق، ص 481؛ مرسوم ملكي عام 1960 بشأن تعيين عبد السلام البوصيري وزيرًا مفوضًا ومندوبًا فوق العادة للمملكة الليبية المتحدة لدى المملكة الهولندية، بالإضافة إلى مهامه كسفير لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، دليل المجتمع القانوني، 21 / 2 / 1960.
(24) - مرسوم ملكي بشأن تعيين بعض السفراء، الجريدة الرسمية للملكة الليبية، السنة الرابعة عشرة، العدد 5، 1964.
(25) - سالم الكبتي، ليبيا: مسيرة الاستقلال، الجزء الثاني، بنغازي، 2012، ص 112.
(26) - محمد محمد المفتي، السعداوي والمؤتمر، منشورات ليبيا، 2010، ص 30.
(27) - مصطفى بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة، مرجع سابق، ص 322.